ورقة علمية

الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال"
الدوافع الجيوسياسية وانعكاساته على القضية الفلسطينية

شيماء بسام أبو سعدة

تشرين الأول/ أكتوبر 2026

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

الملخص 2

المقدمة 3

أولاً: "أرض الصومال": الخلفية التاريخية والوضع السياسيُّ والجيوسياسيُّ 4

ثانياً: الاعتراف الإسرائيليُّ بـ"أرض الصومال": الدوافع الاستراتيجية والأبعاد الجيوسياسية 6

ثالثاً: الاعتراف الإسرائيليُّ بـ"أرض الصومال": وانعكاساته على القضية الفلسطينية 14

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية لتداعيات الاعتراف الإسرائيليِّ بـ"أرض الصومال" 19

الخاتمة 23

Abstract 25

الملخص

الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال"
الدوافع الجيوسياسية وانعكاساته على القضية الفلسطينية

تبحث هذه الدراسة في الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال"، من خلال تحليل دوافعه الاستراتيجية والجيوسياسية، في ضوء الأهمية المتزايدة لمنطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر ومضيق باب المندب. وتتناول الدراسة الخلفية التاريخية والسياسية لـ"أرض الصومال"، ومسار علاقاتها مع "إسرائيل"، والدوافع المرتبطة بتعزيز الحضور الإسرائيلي في المنطقة وحماية المصالح الأمنية والاستراتيجية، إلى جانب توظيف الموقع الجغرافي للإقليم في خدمة المصالح الإسرائيلية في البحر الأحمر.

كما تبحث التداعيات الإقليمية والدولية للاعتراف، وانعكاساته المحتملة على موازين القوى في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، في ظلِّ التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والموانئ والممرات البحرية. وعلى المستوى الفلسطيني، تناقش الدراسة تداعيات الاعتراف على الوضع القانوني للقدس، والجدل المرتبط بمستقبل قطاع غزة، وإمكانية توظيف التحولات الإقليمية في ترتيباتٍ تتصل بإعادة توطين الفلسطينيين، وما قد يترتب على ذلك من تداعياتٍ سياسيةٍ وقانونيةٍ.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، إلى جانب المنهج الاستشرافي، لتفسير دوافع الاعتراف واستشراف مساراته المحتملة. وتستشرف أربعة سيناريوهات لمستقبل الاعتراف، تتراوح بين تطور العلاقة إلى شراكةٍ استراتيجيةٍ، وبقاء الاعتراف في إطارٍ رمزيٍّ محدودٍ، وتراجع التعاون نتيجة الضغوط الإقليمية والدولية، وصولاً إلى احتمال توظيف العلاقة في ترتيبات أوسع مرتبطة بأمن البحر الأحمر والقضية الفلسطينية. وتخلص الدراسة إلى أنَّ تأثير الاعتراف سيظل مرتبطاً بتوازنات القوى الإقليمية والدولية، ومدى قدرة الطرفين على تحويله إلى شراكةٍ عمليةٍ، في ظلِّ استمرار التنافس على النفوذ في البحر الأحمر وتداخل ذلك مع تطورات القضية الفلسطينية.

الكلمات المفتاحية:

"أرض الصومال"	الاعتراف الإسرائيلي	البحر الأحمر	القرن الإفريقي
باب المندب	الجغرافيا السياسية	القضية الفلسطينية	القدس

الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال"
الدوافع الجيوسياسية وانعكاساته على القضية الفلسطينية

شيماء بسام أبو سعدة[1]

المقدمة:

شهدت منطقة القرن الإفريقيّ والبحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة تحولاتٍ جيوسياسيةً متسارعةً جعلتها إحدى ساحات التنافس الرئيسية في النظامين الإقليميّ والدوليّ، نظراً لأهميتها الاستراتيجية المرتبطة بمضيق باب المندب وخليج عدن، ودورها في حركة التجارة العالمية، وأمن الطاقة والملاحة البحرية. وقد أسهم تصاعد التنافس بين القوى الإقليمية والدولية في تحويل المنطقة إلى مجالٍ للصراع على النفوذ والموانئ والقواعد العسكرية.

وفي ظلّ هذه الأهمية، حافظت "إسرائيل" على اهتمامٍ متزايدٍ بالقرن الإفريقيّ باعتباره امتداداً لأمنها الإقليمي، لا سيَّما لما يوفره من إمكانية للتأثير في أمن البحر الأحمر وخطوط الملاحة المرتبطة بميناء إيلات. وفي هذا السياق، جاء الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" في كانون الأول/ ديسمبر 2025 كتطورٍ نوعيّ في العلاقات الإسرائيلية مع المنطقة، باعتباره أول اعترافٍ رسميّ من دولةٍ عضوٍ في الأمم المتحدة بالإقليم الذي أعلن انفصاله عن الصومال سنة 1991، بما يفتح الباب أمام تداعياتٍ سياسيةٍ وقانونيةٍ وجيوسياسيةٍ تتجاوز العلاقة الثنائية بين الطرفين.

---

[1] شيماء أبو سعدة: باحثةٌ وصحفيةٌ فلسطينيةٌ، حاصلةٌ على درجة البكالوريوس في الصحافة والإعلام، ودرجة الماجستير في الديبلوماسية والعلاقات الدولية من جامعة الأقصى في غزة، وباحثة دكتوراة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة قرطاج في تونس. لديها خبرة في مجال البحث العلمي، وإعداد التقارير والدراسات، وتعمل معدّة تقارير ومحررةً لدى عدة وكالات أنباءٍ ومواقعَ إلكترونيةٍ.

ولا تقتصر أهمية هذا الاعتراف على مستقبل وضع "أرض الصومال" السياسيّ، بل ترتبط بتحولات أوسع في موازين القوى داخل البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وبمساعي "إسرائيل" لتعزيز حضورها في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية.

كما يتقاطع هذا التطور مع القضية الفلسطينية في ظلِّ الحرب على قطاع غزة، والنقاشات المرتبطة بمستقبل القطاع، إلى جانب إعلان "أرض الصومال" نيتها افتتاح سفارة لها في القدس، بما يضيف بُعداً سياسياً وقانونياً إلى تداعيات هذا الاعتراف.

وعليه، تطرح هذه الورقة إشكاليةً رئيسيةً تتمثل في فهم الدوافع الجيوسياسية للاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" وانعكاساته المحتملة على توازنات البحر الأحمر والقرن الإفريقيّ، وعلى القضية الفلسطينية في أبعادها السياسية، والقانونية، والديموجرافي. وتسعى الورقة إلى تحليل الخلفيات الاستراتيجية لهذا الاعتراف، وتفسير موقعه ضمن التحولات الإقليمية، واستشراف السيناريوهات المستقبلية المرتبطة به.

وتتوزع الورقة على ثلاثة محاور رئيسيةٍ؛ يتناول المحور الأول الخلفية التاريخية والسياسية لـ"أرض الصومال"، ومسار تطور وضعها القانوني والجيوسياسي منذُ إعلان الانفصال سنة 1991. في حين يركز المحور الثاني على دوافع الاعتراف الإسرائيليّ بالإقليم وأبعاده الاستراتيجية والجيوسياسية، بما في ذلك انعكاساته على توازنات البحر الأحمر والقرن الإفريقي. أما المحور الثالث فيبحث تداعيات هذا الاعتراف على القضية الفلسطينية، لا سيَّما ما يرتبط بوضع القدس والنقاشات المتعلقة بمستقبل قطاع غزة، قبل الانتقال إلى استشراف السيناريوهات المستقبلية والتوصيات.

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ والاستشرافيّ، من خلال تتبع تطور وضع "أرض الصومال" السياسيّ، وتحليل دوافع الاعتراف الإسرائيليّ وأبعاده الجيوسياسية، ثم بناء سيناريوهات محتملة لمسارات تطوره وانعكاساته على الإقليم والقضية الفلسطينية.

أولاً: "أرض الصومال": الخلفية التاريخية والوضع السياسيُّ والجيوسياسيُّ:

واجه الصومال خلال تاريخه الحديث صعوباتٍ في بناءِ سلطةٍ مركزيةٍ مستقرةٍ، نتيجة تعدد البنى القبلية والسياسية، وتعرض أراضيه للتقسيم بين القوى الاستعمارية منذ أواخر القرن التاسع عشر. ومع

اشتداد التنافس الأوروبي على منطقة القرن الإفريقي منذ سنة 1884 وحتى استقلال الصومال سنة 1960 خضعت الأقاليم الصومالية لتقسيمٍ استعماريٍّ؛ إذ سيطرت بريطانيا على شمال الصومال ("أرض الصومال" الحالية)، وإيطاليا على جنوبه، بينما خضعت جيبوتي للاستعمار الفرنسيّ، في حين ضُمَّ إقليم أوغادين إلى إثيوبيا بدعمٍ بريطانيٍّ، وقد ارتبط هذا التقسيم بالأهمية الاستراتيجية للمنطقة، لا سيَّما موقعها المطل على البحر الأحمر وخليج عدن، وسعي القوى الاستعمارية إلى تأمين طرق الملاحة المؤدية إلى قناة السويس ومستعمراتها في إفريقيا وآسيا.[2]

وعقب استقلال الصومال البريطاني والصومال الإيطالي سنة 1960، اتحد الإقليمان لتشكيل جمهورية الصومال، غير أن التجربة الوحدوية واجهت أزماتٍ سياسيةً وإداريةً متراكمةً، واندلعتْ مواجهاتٌ مسلحةٌ انتهت بانهيار الدولة الصومالية سنة 1991. وفي أعقاب ذلك أعلن شمال البلاد، الذي يطابق حدود المستعمرة البريطانية السابقة، انفصاله من جانبٍ واحدٍ تحت اسم "جمهورية أرض الصومال Somaliland"، متخذاً من مدينة هرجيسا عاصمة له.[3]

ومنذ إعلان الانفصال، سعت سلطات "أرض الصومال" إلى ترسيخ نموذج حكمٍ مستقلٍّ قائمٍ على بناء مؤسساتها السياسية والإدارية والأمنية، إذ عملت على تشكيل حكومةٍ وبرلمانٍ وقواتِ أمنٍ وعملةٍ محليةٍ، واستطاعتْ تحقيقَ مستوىً منِ الاستقرارِ السياسيِّ والأمنيِّ مقارنةً ببقية الأراضي الصومالية التي ما زالت تعاني من الصراعات الداخلية ونشاط الجماعات المسلحة، إلا أنَّ هذا الاستقرار لم ينعكس على

---

[2] صهيب محمود، "فهم انفصال صوماليلاند: تأريخ تشكل الدولة الصومالية وإخفاقها (1960–1991)،" مجلة **سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، المجلد 10، العدد 56، أيار/ مايو 2022، ص 42–44.

[3] يان فالتر، اعتراف إسرائيل بأرض الصومال.. هل وُلِدت دولةٌ جديدة؟، موقع دويتشه فيله (DW)، 2025/12/30، في: https://p.dw.com/p/568Wx

وضعها القانونيّ، إذ ما زالت "أرض الصومال"، وفق قواعد القانون الدولي، جزءاً من جمهورية الصومال، ولم تحظَ باعترافٍ رسميٍّ من أيٍّ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي أو غالبية دول العالم، بسبب تمسك المجتمع الدولي بمبدأ وحدة الأراضي والحفاظ على الحدود الموروثة عن مرحلة الاستعمار، خشية أن يؤدي الاعتراف بها إلى تشجيع حركاتٍ انفصاليةٍ أخرى داخل القارة الإفريقية.[4]

ويمتد إقليم "أرض الصومال" على مساحةٍ تقارب 176 ألف كيلومترٍ مربعٍ، أي ما يعادل نحو ثلث مساحة الصومال قبل انهيار وحدته، ويُقدَّر عدد سكانه، حتى كتابة هذه السطور، بأكثر من أربعة ملايين نسمة، مع تزايد التقديرات السكانية خلال السنوات الأخيرة. وقد أسهم موقعه الجغرافي المطل على خليج عدن والقريب من مضيق باب المندب في تحويله إلى نقطةٍ ذات قيمةٍ استراتيجيةٍ متزايدةٍ، خصوصاً في ظلِّ تصاعد التنافس الدوليِّ على الممرات البحرية والموانئ في البحر الأحمر.[5]

وقد شكّل غياب الاعتراف الدوليِّ منذ إعلان الانفصال التحدي المركزيَّ أمام سلطات "أرض الصومال"، التي سعت على مدى العقود الثلاثة الماضية إلى تحويل واقعها المؤسساتي القائم إلى شرعيةٍ قانونيةٍ دوليةٍ، مستفيدةً من موقعها الجغرافي الاستراتيجي والتحولات المتزايدة في بيئة الأمن الإقليمي، وهو ما جعلها محلَّ اهتمامٍ متزايدٍ من القوى الإقليمية والدولية الساعية إلى تعزيز حضورها في منطقة القرن الإفريقيِّ والبحر الأحمر.

ثانياً: الاعتراف الإسرائيليُّ بـ"أرض الصومال": الدوافع الاستراتيجية والأبعاد الجيوسياسية:

1. الجذور الاستراتيجية للاهتمام الإسرائيليِّ بالقرنِ الإفريقيّ:

يمكن فهم الاعتراف الإسرائيليِّ بـ"أرض الصومال" في 2025/12/26 في ضوء الاستراتيجية الإسرائيلية طويلة المدى تجاه القارة الإفريقية، والتي تعود جذورها إلى الفكر الصهيونيِّ منذ تأسيس الحركة الصهيونية على يد تيودور هرتزل Theodor Herzl، ثم تعززت بعد قيام "إسرائيل" سنة 1948، إذ بدأت "إسرائيل"

---

[4] المرجع نفسه.

[5] علي سعدي جبير، أزمة إقليم أرض الصومال الانفصالي، تقدير موقف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023/2/27.

منذ خمسينيات القرن العشرين بإيلاء القرن الإفريقي أهميةً متزايدةً ضمن حساباتها الأمنية بوصفه امتداداً لأمنها القومي وعمقاً استراتيجياً ضمن ما عُرف بسياسة "الأطراف"، التي هدفت إلى بناء تحالفاتٍ مع الدول والكيانات غير العربية المحيطة بالعالم العربي، بما يسهم في كسر العزلة الإقليمية، وتوسيع شبكة نفوذها السياسي والأمني، وتعزيز مكانتها كفاعلٍ إقليميّ ودوليّ.[6]

وانطلاقاً من هذه الرؤية، اكتسب القرن الإفريقيُّ مكانةً مركزيةً في الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية، لما يتمتع به من موقعٍ جغرافيّ يشرف على البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب، بما يجعله بوابةً بحريةً نحو الجنوب والشرق، وعنصراً مؤثراً في حماية خطوط الملاحة الدولية، وتأمين المصالح الاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية. كما ارتبط الاهتمام الإسرائيليُّ بالمنطقة بالسعي إلى منع أيّ هيمنةٍ عربيةٍ على البحر الأحمر ومضيق باب المندب، ومتابعة ملف مياه النيل بوصفه أحد الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بالأمن القومي الإسرائيلي، إلى جانب توسيع العلاقات السياسية مع أكبر عددٍ من الدول الإفريقية، وتعزيز شرعية "إسرائيل" وحضورها في القارة، بالإضافة إلى اهتمامها باستقطاب يهود إثيوبيا (الفلاشا)، الذين شكّلوا أحد الأبعاد التاريخية للعلاقات الإسرائيلية مع منطقة القرن الإفريقي.[7]

2. الاعتراف بـ"أرض الصومال" أداةً لتعزيز النفوذ الإسرائيليّ:

أ. الدافع الأمنيُّ والجيوسياسِيُّ:

وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" باعتباره خطوةً ديبلوماسيةً معزولةً، بل بوصفه امتداداً للاستراتيجية الإسرائيلية التاريخية في القرن الإفريقي، والتي اكتسبت زخماً

---

[6] زينب عبد العال سيد رمضان، "العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول القرن الإفريقي (2015-2021م)،" مجلة **قراءات إفريقية**، العدد 52، نيسان/ أبريل 2022، ص 58—79، انظر: https://qiraatafrican.com

[7] هاني موسى، "أرض الصومال وإسرائيل: الوقائع والنتائج،" **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد 146 (ربيع 2026)، ص 2.

جديداً في ظلِّ التحولات الأمنية والجيوسياسية التي شهدتها منطقة البحر الأحمر عقب الحرب على قطاع غزة.

وتتمثل هذه التحولات في تصاعد التهديدات للملاحة الدولية، لا سيَّما الهجمات التي شنتها جماعة أنصار الله الحوثيون على السفن المرتبطة بـ"إسرائيل" منذ أواخر سنة 2023؛ وقد منح هذا الواقع "إسرائيل" دافعاً إضافياً لتعزيز حضورها السياسي والأمني في منطقةٍ تشرف على خليج عدن ومضيق باب المندب، بما يخدم حماية خطوط الملاحة، ومراقبة التحركات الإيرانية، وموازنة تنامي النفوذ الإقليمي (التركي والإماراتي)، والدولي في القرن الإفريقي.

وفي هذا السياق، أشار تقريرٌ صادرٌ عن معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي The Institute for National Security Studies (INSS) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 إلى الأهمية الاستراتيجية المحتملة لـ"أرض الصومال" بالنسبة لـ"إسرائيل"، وعدَّ أن موقع الإقليم المطل على خليج عدن وقربه الجغرافي من اليمن قد يجعله نقطة ارتكازٍ متقدمةً لجمع المعلومات الاستخباراتية حول جماعة الحوثي ومراقبة قدراتها العسكرية، بالإضافة إلى إمكانية توظيفه كمنصةٍ لدعم عملياتٍ مرتبطةٍ بأمن الملاحة في البحر الأحمر.[8]

ب. كيف تمَّ الاعتراف؟ (المسار الإسرائيلي – الصوماليلاندي):

وفي المقابل، قدمت الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بـ"أرض الصومال" بوصفه امتداداً لنهجها الدبلوماسي القائم على توسيع دائرة الاعتراف والتطبيع مع كياناتٍ ودولٍ جديدةٍ، مستندةً إلى ما وصفته بـ"روح اتفاقيات أبراهام"، التي أطلقت سنة 2020 برعاية الإدارة الأمريكية السابقة. وأعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu أن الاعتراف جاء عبر إعلانٍ مشتركٍ بين نتنياهو ووزير الخارجية جدعون ساعر Gideon Sa‘ar ورئيس "أرض الصومال" عبد الرحمن محمد عبد الله، وأنه يتضمن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، تشمل تبادل السفراء وفتح سفارات، بالإضافة إلى التعاون في

[8] Asher Lubotzky, “Somaliland and Israel—Considerations Regarding Recognition and Cooperation,” INSS Insight, no. 2062, site of The Institute for National Security Studies (INSS), 24/11/2025, https://www.inss.org.il/publication/somaliland

مجالات الزراعة والصحة والتكنولوجيا والاقتصاد، مع افتتاح سفارتين متبادلتين في القدس وهرجيسا.[9] كما أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر أن "إسرائيل" و"أرض الصومال" اتفقتا على إقامة علاقاتٍ رسميةٍ كاملةٍ، مؤكداً أنَّ وزارته ستعمل على بناء أطر التعاون بين الجانبين.

عبد الرحمن محمد عبد الله

لكن الإعلان الرسمي لم يكن بداية الاتصالات بين الطرفين، إذْ تشير تقاريرٌ إسرائيليةٌ إلى أنَّ الاعتراف سبقه مسار ديبلوماسيٌّ وأمنيٌّ سريٌّ، فقد كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، أنَّ رئيس "أرض الصومال" عبد الرحمن محمد عبد الله "عيرو" قام بزيارةٍ سريةٍ إلى "إسرائيل" في تشرين الأول/ أكتوبر 2025، قبل شهرين من الإعلان الرسمي، حيث التقى مسؤولين إسرائيليين بينهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الخارجية جدعون ساعر، ورئيس جهاز الموساد Mossad دافيد برنياع David Barnea.[10]

وتشير هذه الزيارة إلى أنَّ ملف الاعتراف لم يُدَرْ باعتباره خطوةً سياسيةً فقط، بل باعتباره جزءاً من ترتيباتٍ أوسع ذات طابعٍ أمنيٍّ واستراتيجيٍّ، خصوصاً أنَّ مشاركة جهاز الموساد في الاتصالات تعكس اهتمام "إسرائيل" بالبعد الأمني المرتبط بموقع "أرض الصومال" ودورها المحتمل في معادلات البحر الأحمر.

لم يتوقف أثر الاعتراف الإسرائيليّ بـ"أرض الصومال" عند حدود الإعلان السياسيّ، بل اتجه نحو بناء إطارٍ مؤسسيٍّ للعلاقات بين الطرفين، بما يعكس رغبةً متبادلةً في تحويل الاعتراف إلى علاقات ديبلوماسيةٍ رسميةٍ. وفي هذا السياق، أعلن سفير "أرض الصومال" لدى "إسرائيل" محمد حاجي توجه الإقليم إلى افتتاح سفارةٍ له في القدس، مقابل إقامة سفارةٍ إسرائيليةٍ في هرجيسا، في خطوةٍ تهدف إلى ترسيخ الحضور

---

[9] صفحة مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي (@IsraeliPM)، منصة إكس/ تويتر، 2025/12/25، في: https://x.com/IsraeliPM/status/2004550707530076582

[10] إيتامار آيخنر، قام رئيس أرض الصومال بزيارة سرية إلى إسرائيل الصيف الماضي، موقع صحيفة **يديعوت أحرونوت**، 2025/12/27، في: https://www.ynet.co.il/news/article/sy11wstpxzl (باللغة العبرية)

الديبلوماسي المتبادل.[11] كما أكد وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر أنَّ حكومته تعمل على تطوير العلاقات مع "أرض الصومال" وبناء أطر تعاونٍ مشتركةٍ، بما يعزز الطابع الاستراتيجيَّ لهذا الاعتراف ويمنحه بعداً يتجاوز الجانب الرمزي نحو شراكةٍ سياسيةٍ ومؤسساتيةٍ أوسع.[12] وتشير هذه الخطوات إلى سعي "أرض الصومال" إلى توظيف الاعتراف الإسرائيلي كمدخلٍ لتعزيز شرعيتها الخارجية، في حين تنظر "إسرائيل" إلى العلاقة باعتبارها جزءاً من توجهٍ أوسع لتوسيع نفوذها وشبكة شراكاتها في منطقة القرن الإفريقيّ والبحر الأحمر.

3. التداعيات الديبلوماسية وردود الفعل الإقليمية والدولية للاعتراف:

يمكن قراءة الاعتراف الإسرائيليّ بـ"أرض الصومال" باعتباره يعكس رغبة تل أبيب في تعزيز حضورها في القرن الإفريقيّ، في مواجهة تمدد نفوذ قوى إقليميةٍ أخرى، خصوصاً إيران وتركيا، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات مع الدول الحليفة لها في المنطقة. كما يأتي في ظلِّ تزايد أهمية البحر الأحمر باعتباره ساحة تنافسٍ دوليٍّ تتداخل فيها اعتبارات الأمن والطاقة والتجارة،[13] ويعكس هذا المسار أنَّ الاعتراف الإسرائيلي لم يكن مجرد استجابةٍ لرغبة "أرض الصومال" في الحصول على الشرعية الدولية، وإنما يندرج ضمن استراتيجيةٍ أوسع لتعزيز النفوذ الإسرائيلي في القرنِ الإفريقيّ.

أثار الاعتراف الإسرائيليُّ بـ"أرض الصومال" ردود فعلٍ إقليميةً ودوليةً متباينةً، عكست اختلاف مواقف الأطراف الفاعلة تجاه مستقبل الإقليم، وتداعيات هذه الخطوة على النظام الإقليمي في القرن الإفريقي والبحر الأحمر. فقد قوبل الاعتراف برفضٍ واضحٍ من الحكومة الصومالية وعددٍ من الدول العربية، والإفريقية، والإسلامية، التي عَدَّته مساساً بمبدأ سيادة الدول ووحدة أراضيها، وتجاوزاً للتوافق الدولي القائم على احترام الحدود الموروثة عن مرحلة الاستعمار في القارة الإفريقية. كما حذرت هذه

---

[11] صفحة محمد حاجي (@AmbMohamedHagi)، سفير أرض الصومال لدى إسرائيل، إكس/ تويتر، 2026/5/19، في: https://x.com/AmbMohamedHagi/status/2056739477934977045?s=20

[12] جدعون ساعر (@gidonsaar)، وزير الخارجية الإسرائيلي، إكس/ تويتر، 2026/5/19، في: https://x.com/gidonsaar/status/2056740523398889804?s=20

[13] ما مصلحة إسرائيل من الاعتراف بأرض الصومال؟، موقع الجزيرة.نت، 2025/12/27، في: https://aja.ws/wxwcgm

الأطراف من أنَّ منح شرعيةٍ دوليةٍ لكيانٍ انفصل بصورةٍ أحاديةٍ قد يشكل سابقةً تشجع حركاتٍ انفصاليةً أخرى، بما يهدد استقرار النظام الإقليمي. وفي هذا السياق، أعلنت مجموعةٌ من الدول العربية، والإفريقية، والإسلامية، رفضها للاعتراف بـ"أرض الصومال".

وتجسد هذا الرفض في البيان المشترك الصادر في 2025/12/27، والذي وقعت عليه 21 دولة عربية، وإسلامية، وإفريقية، من بينها فلسطين، حيث أكدت هذه الدول رفضها القاطع للاعتراف بـ"أرض الصومال"، مشددةً على دعمها الكامل لسيادة جمهورية الصومال ووحدة أراضيها. كما حذر البيان من أن هذه الخطوة قد تؤثر على الأمن والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، باعتبارها تمثل خروجاً عن المبادئ الدولية المتعلقة باحترام سيادة الدول وعدم تغيير أوضاعها الإقليمية من خلال الاعترافات الأحادية.[14]

كما انعكس هذا التباين داخل مجلس الأمن الدولي، الذي عقد جلسةً طارئةً في 2025/12/29 لمناقشة تداعيات الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال"، وخلال الجلسة، دافعت الولايات المتحدة عن الخطوة الإسرائيلية، إذ عدَّت أنَّ لـ"أرض الصومال" الحق في إقامة علاقاتٍ ديبلوماسيةٍ مع الدول الأخرى، في حين انتقدت مصر وتركيا هذا الاعتراف، إذ وصفته القاهرة بأنه يمثل تهديداً مباشراً للأمن الدولي، بينما عَدّته أنقرة إجراءً غير قانونيٍّ قد يسهم في إيجاد حالةٍ من عدم الاستقرار في المنطقة.[15]

---

[14] بيان مشترك صادر عن 21 دولة عربية وإسلامية وإفريقية يؤكد رفضها القاطع لاعتراف إسرائيل بمنطقة أرض الصومال، موقع وزارة الخارجية القطرية، 2025/12/27، في: https://mofa.gov.qa/en/latest-articles/statements/joint-statement-by-21-arab--islamic--and-african-nations-stressing-their-unequivocal-rejection-of-israel›s-recognition-of-the-somaliland-region

[15] Israel's Recognition of Somaliland Triggers Sharp Divides, as Security Council Speakers Warn Move Threatens Stability in Horn of Africa, Security Council, 10084th Meeting (PM), SC/16270, 29/12/2025, https://press.un.org/en/2025/sc16270.doc.htm

ويعكس هذا التباين داخل مجلس الأمن اختلاف مقاربات القوى الدولية والإقليمية تجاه القضية، بين من ينظر إليها من زاوية المصالح الاستراتيجية والتحالفات السياسية، ومن يركز على تداعياتها القانونية ومبدأ الحفاظ على وحدة الدول. وعلى الرغم من أهمية الاعتراف الإسرائيلي باعتباره أول اعترافٍ رسميّ منْ دولةٍ عضوٍ في الأمم المتحدة بالإقليم، فإنه ما زال يواجه حدوداً سياسيةً وقانونيةً في ظلِّ استمرار غياب التوافق الدولي حول مستقبل وضع "أرض الصومال"، الأمر الذي يجعل تأثيره مرتبطاً بقدرة الإقليم على تحويل هذا الاعتراف إلى قبولٍ أوسع داخل النظام الدولي.

4. التداعيات الجيوسياسية والقانونية للاعتراف:

لا يقتصر أثر الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" على منحه مكسباً سياسياً للإقليم، وإنما يمتد إلى إعادة تشكيل بعض المعادلات الجيوسياسية والقانونية في منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر. فمن الناحية السياسية، يمثل الاعتراف خطوةً قد تمنح "أرض الصومال" هامشاً أكبر للتحرك الخارجي، وتفتح المجال أمام تعزيز علاقاتها مع أطراف أخرى تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة، إلا أنَّ ذلك لا يعني تحولاً كاملاً نحو قيام دولةٍ مستقلةٍ وفق قواعد القانون الدولي، إذ يبقى الاعتراف الفردي غير كافٍ لإحداث تغييرٍ شاملٍ في الوضع القانوني للإقليم.

كما تمتد تداعيات الاعتراف إلى المجال البحري، إذ قد يثير أيُّ توسعٍ في الاعتراف بالإقليم إشكالياتٍ تتعلق بترسيم الحدود البحرية والمياه الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة وفق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS)، بالإضافة إلى انعكاساته على أمن الملاحة في مضيق باب المندب في ظلِّ احتمالات تشكل تحالفاتٍ إقليميةٍ جديدةٍ بين "إسرائيل" وإثيوبيا، مقابل مواقف مضادةٍ من قوىً مثل مصر وتركيا، مما يزيد من تعقيد الوضع القانوني، والسياسي، والجيوستراتيجي للإقليم.[16]

ومن الناحية القانونية، يثير الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" إشكاليةً تتعلق بالتوازن بين مبدأ تقرير المصير ومبدأ الحفاظ على وحدة أراضي الدول، وهما مبدآن أساسيان في القانون الدولي وقد

[16] خالد عصام الإسلامبولي، اعتراف إسرائيل بـ"أرض الصومال"... انتهاك دستوري أم مطالبة بانفصال مشروع؟، موقع المجلة، 2026/2/3، في: https://www.majalla.com/node/329479/

يتداخل تطبيقهما في حالات الانفصال. وتستند سلطات "أرض الصومال" إلى واقعٍ مؤسساتيٍّ قائمٍ منذ سنة 1991 وتمتلك مقومات حكمٍ فعليٍّ، بينما ما تزال غالبية المجتمع الدولي تتمسك بمبدأ وحدة الأراضي الصومالية، وترى أنَّ تغيير الوضع القانوني للإقليم يتطلب توافقاً سياسياً وقانونياً أوسع.

ويمكن تفسير الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" في ضوء نظرية الواقعية السياسية Political Realism، التي تنطلق من أن سلوك الدول في النظام الدولي تحكمه اعتبارات القوة والمصلحة القومية أكثر من الاعتبارات القانونية أو الأخلاقية. ووفقاً لأفكار هانز مورغنثاو Hans Morgenthau وكينيث والتز Kenneth Waltz، تسعى الدول إلى تعظيم أمنها ونفوذها في بيئةٍ دوليةٍ تتسم بالفوضوية وغياب سلطةٍ مركزيةٍ ملزمةٍ. ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" باعتباره تعبيراً عن إدراك "إسرائيل" لواقعٍ سياسيٍّ قائمٍ أكثر من كونه موقفاً قانونياً؛ إذ تسيطر سلطات هرجيسا فعلياً على الإقليم منذ سنة 1991، وتمتلك مؤسسات حكمٍ وأجهزة أمنٍ وإدارةٍ مستقلةٍ، على الرغم من غياب الاعتراف الدولي بها. وبذلك، تعاملت "إسرائيل" مع "أرض الصومال" باعتبارها دولةً بحكم الأمر الواقع De Facto State تمتلك مقومات السلطة الفعلية، بما ينسجم مع منطق الواقعية السياسية القائم على أولوية المصالح الاستراتيجية على الاعتبارات القانونية.

وفي هذا الإطار، لا تبحث "إسرائيل" عن حلفاء غير عربٍ فحسب، وإنما تسعى أيضاً إلى بناء نقاط ارتكازٍ استراتيجيةٍ Strategic Footholds، في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية بما يخدم أمنها البحري، ويوسع نفوذها السياسي والاستخباراتي، ويمنحها قدرةً أكبر على التأثير في التوازنات الإقليمية، وهو ما يجعل الاعتراف بـ"أرض الصومال" جزءاً من استراتيجيةٍ أوسع لإعادة تشكيل البيئة الأمنية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.[17]

تحليل: الاعتراف الإسرائيليُّ وإعادة تشكيل معادلات البحر الأحمر:

لا تكمن أهمية الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" في قيمته الدبلوماسية المباشرة فقط، وإنما في موقعه ضمن التحولات الأوسع التي يشهدها النظام الأمني في البحر الأحمر والقرن الإفريقي. فهذه الخطوة

[17] الشافعي أبتدون، الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال"... تحليل نقدي، صحيفة **العربي الجديد**، لندن، 2026/2/13، في: https://www.alaraby.co.uk/

تعكس انتقال التنافس الإقليمي من بناء العلاقات السياسية التقليدية إلى إنشاء نقاط نفوذٍ استراتيجيةٍ مرتبطةٍ بالموانئ والممرات البحرية والقدرة على التأثير في حركة الملاحة الدولية.

وترى الباحثة أنَّ الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" لا يمكن قراءته بمعزلٍ عن تصاعد التنافس على البحر الأحمر، إذ يمنح الموقع الجغرافي للإقليم أهميةً تتجاوز حدوده السياسية، خصوصاً في ظلِّ قربه من مضيق باب المندب وتزايد التهديدات التي تواجه أمن الملاحة. كما أنَّ هذه الخطوة تأتي في بيئةٍ إقليميةٍ تشهد تنافساً بين قوىً متعددةٍ، مثل: تركيا والإمارات وإيران، ما يجعل "أرض الصومال" جزءاً من معادلات النفوذ الأوسع في المنطقة.

وعليه، فإن تداعيات الاعتراف الإسرائيلي تتجاوز العلاقة الثنائية بين الطرفين، لتندرج ضمن مسار إعادة تشكيل موازين القوى في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، إلا أنَّ قدرة "إسرائيل" على تحويل هذا الاعتراف إلى نفوذٍ طويل الأمد ستبقى مرتبطةً بتطورات البيئة الإقليمية، ومواقف القوى الدولية والإقليمية، ومدى قدرة الأطراف المختلفة على إدارة التنافس دون زيادة حالة عدم الاستقرار.

ثالثاً: الاعتراف الإسرائيليُّ بـ"أرض الصومال": وانعكاساته على القضية الفلسطينية:

1. تداعيات الاعتراف على الوضع القانوني للقدس:

لم تقتصر تداعيات الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" على أبعاده الجيوسياسية المرتبطة بالقرن الإفريقي والبحر الأحمر، بل امتدت إلى القضية الفلسطينية لا سيَّما ملف القدس، الذي يُعدُّ من أكثر قضايا الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي حساسيةً. فقد اكتسب افتتاح "أرض الصومال" سفارةً لها في القدس، عقب الاعتراف الإسرائيلي بها، دلالةً سياسيةً وقانونيةً خصوصاً، في ظلِّ استمرار رفض غالبية المجتمع الدولي الاعتراف بالقدس عاصمةً لـ"إسرائيل" أو نقل بعثاتها الدبلوماسية إليها، باستثناء عددٍ محدودٍ من الدول.

وفي هذا السياق، عَدّت وزارة الخارجية الفلسطينية افتتاح السفارة انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، مؤكدةً أنَّ أيَّ إجراءاتٍ أو ترتيباتٍ ديبلوماسيةٍ تهدف إلى تغيير الوضع القانوني أو الجغرافي أو الديموجرافي للقدس تُعدُّ باطلةً، ولا يترتب عليها أيّ أثرٍ قانونيّ. ويستند هذا الموقف إلى قرارَي مجلس الأمن رقمَيْ 476[18] و478[19] لسنة 1980،[20] اللذين أكدا عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير طابع المدينة، ودعوا الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثاتٍ ديبلوماسيةٍ فيها. ولا يمكن النظر إلى هذه الخطوة في القدس باعتبارها خطوةً ثنائيةً بين الطرفين فحسب، وإنما بوصفها جزءاً من السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى تعزيز الاعتراف الدولي بالقدس عاصمةً لها عبر تشجيع دولٍ أخرى على نقل بعثاتها الديبلوماسية إلى المدينة. وفي المقابل، ترى الأطراف الفلسطينية أنَّ هذه الخطوات تسهم في ترسيخ الأمر الواقع الإسرائيلي، وتدعم محاولات تغيير الوضع القانوني والديموجرافي للقدس، بما ينعكس سلباً على فرص التوصل إلى تسويةٍ سياسيةٍ تستند إلى قرارات الشرعية الدولية.

وبذلك، لا يقتصر أثر الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" على تعزيز العلاقات الثنائية بين الطرفين، وإنما يمتد إلى محاولة إعادة تشكيل بعض المواقف الدولية تجاه قضايا مركزيةٍ في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وفي مقدمتها وضع مدينة القدس.

2. الاعتراف الإسرائيليُّ وارتباطه بالجدل حول مستقبل قطاع غزة:

أثار توقيت الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" تساؤلاتٍ حول ارتباط هذه الخطوة بالتطورات السياسية المرتبطة بمستقبل قطاع غزة بعد الحرب، لا سيَّما في ظلِّ طرح إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب Donald Trump أفكاراً بشأن نقل سكان القطاع إلى دول أخرى ضمن تصورات لإعادة تشكيل الواقع السياسي والجغرافي لغزة.

---

[18] UN Security Council, 2242nd Meeting, S/RES/476 (1980), 30/6/1980, https://digitallibrary.un.org/record/25616?ln=ar&v=pdf

[19] UN Security Council, 2245nd Meeting, S/RES/478 (1980), 20/8/1980, https://digitallibrary.un.org/record/25618?ln=ar&v=pdf

[20] وزارة الخارجية: لا شرعية لسفارة مزعومة في القدس المحتلة، موقع وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، دولة فلسطين، 2026/6/15، انظر: https://www.mofa.pna.ps/ar-jo/ps/

وفي هذا السياق، دفع الموقع الجغرافي لـ"أرض الصومال"، بما تتمتع به من مساحةٍ واسعةٍ وإطلالةٍ استراتيجيةٍ على البحر الأحمر وخليج عدن، إلى الربط بين الاهتمام الإسرائيلي المتزايد بالإقليم وبين احتمالات توظيفه ضمن ترتيباتٍ إقليميةٍ مرتبطةٍ بمرحلة ما بعد الحرب ومع ذلك، ما زالت هذه الروابط في نطاق التقارير والتكهنات السياسية، إذ لم تعلن "إسرائيل" أو سلطات "أرض الصومال" عن وجود اتفاقٍ رسميّ يتعلق باستقبال فلسطينيين من قطاع غزة.

وفي هذا الإطار، أفادت وكالة أسوشيتد برس Associated Press بأَنَّ مسؤولين أمريكيين وإسرائيليين أجروا اتصالات مع مسؤولين في السودان، والصومال، و"أرض الصومال" لبحث إمكانية استقبال فلسطينيين من قطاع غزة ضمن مقترحات إعادة التوطين خارج القطاع. ووفقاً للتقرير، رفض مسؤولون سودانيون هذه الفكرة، في حين نفى مسؤولون في الصومال و"أرض الصومال" علمهم بوجود اتصالاتٍ رسميةٍ بهذا الشأن.[21] ويشير ذلك إلى أَنَّ هذه الطروحات، على الرغم من تداولها سياسياً وإعلامياً، لم تتحول إلى معلنةٍ أو اتفاقاتٍ ملزمةٍ بين الأطراف المعنية.

بتسلئيل سموتريتش

وتأتي هذه التقارير في ظلِّ تصاعد الخطاب الإسرائيلي الداعي إلى ما يسمى بـ"الهجرة الطوعية" لسكان غزة، حيث طرح عددٌ من المسؤولين الإسرائيليين، ومن بينهم وزير المالية بتسلئيل سموتريتش Bezalel Smotrich، فكرة البحث عن دولٍ يمكن أن تستقبل فلسطينيين من القطاع، مع الإعلان عن إنشاء أطرٍ حكوميةٍ داخل "إسرائيل" لمتابعة هذا الملف.[22] ويعكس هذا الخطاب انتقال فكرة إعادة توطين سكان غزة من مجرد طرحٍ داخل التيارات اليمينية

[21] Josef Federman, Matthew Lee & Samy Magdy, AP Exclusive: US and Israel Look to Africa for Moving Palestinians Uprooted from Gaza, site of Associated Press (AP), 14/3/2025, https://apnews.com/article/israel-palestinians-gaza-trump-somaliland-sudan-somalia-575e03aaa0c487bae2fbadfdef8f5ca3

[22] Smotrich: Government Establishing 'Migration Administration' for Gaza Exodus, Site of The Times of Israel, 9/3/2025, https://www.timesofisrael.com/smotrich-government-establishing-migration-administration-for-gaza-exodus/

الإسرائيلية إلى موضوعٍ حاضرٍ في النقاش السياسي والمؤسساتي الإسرائيلي، على الرغم من ما يثيره من اعتراضاتٍ قانونيةٍ وسياسيةٍ واسعةٍ.

ولا يمكن فصل النقاش حول الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" عن السياق الإقليمي الأوسع الذي فرضته الحرب على قطاع غزة، إلا أَنَّ تقييم العلاقة بين الاعتراف وملف إعادة التوطين يتطلب التمييز بين الاستخدام السياسي للخطوة وبين قدرتها العملية على إنتاج ترتيباتٍ جديدةٍ. فمن ناحيةٍ، يمنح الاعتراف الإسرائيلي "أرض الصومال" مكسباً سياسياً مهماً في سعيها لكسر العزلة الديبلوماسية وتعزيز حضورها الخارجي، كما يمنح "إسرائيل" موطئ قدمٍ إضافياً في منطقةٍ ذاتِ أهميةٍ استراتيجيةٍ.

ومن ناحية أخرى، فإنَّ تحويل الإقليم إلى طرفٍ في ترتيباتٍ مرتبطةٍ بنقل الفلسطينيين يواجه قيوداً سياسيةً وقانونيةً كبيرةً، في ظلِّ الرفض الصومالي الرسمي لأيِّ محاولاتٍ لربط الإقليم بهذا الملف، حيث أكد وزير الخارجية الصومالي أحمد معلم فقي أَنَّ بلاده ترفض أيَّ مبادرات تمسُّ حقَّ الفلسطينيين في البقاء على أرضهم، وأَنَّ استخدام الأراضي الصومالية لإعادة توطين سكانٍ آخرين أمرٌ غيرُ مقبولٍ.[23]

وفي ضوء ذلك، يمكن قراءة هذه التطورات من منظورٍ أوسع يتجاوز الوقائع المعلنة إلى تحليل دوافعها وانعكاساتها المحتملة على القضية الفلسطينية. إذْ إنَّ العلاقة بين الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" وملف غزة ما زالت أقرب إلى كونها تقاطعاً بين مصالح استراتيجيةٍ وتقديراتٍ سياسيةٍ أكثر من كونها مشروعاً عملياً قائماً. فبينما يَكتسبُ الإقليم أهميةً لدى "إسرائيل" بسبب موقعه الجيوسياسي في البحر الأحمر، فإنَّ القيود القانونية، والرفض الإقليمي، وغياب أيِّ اتفاقٍ معلنٍ، تحدُّ من إمكانية تحوله إلى أداةٍ مباشرةٍ في إعادة تشكيل مستقبل قطاع غزة. وعليه، فإن الاعتراف يُقرأ في هذا السياق باعتباره جزءاً من منافسةٍ أوسع على النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، تزامنت مع محاولات "إسرائيل" إعادة صياغة البيئة السياسية والأمنية المحيطة بالقضية الفلسطينية.

[23] السودان والصومال وأرض الصومال ترد على تسريبات حول استقبال الغزيين، الجزيرة.نت، 2025/3/14، في: https://aja.ws/42o193

ومن منظور تحليليٍّ، فإنَّ أهمية "أرض الصومال" في هذا السياق لا تنبع فقط من الجدل المرتبط بإمكانية استخدامها ضمن ترتيباتٍ تخصُّ مستقبل قطاع غزة، وإنما من تقاطع موقعها الجيوسياسي مع حاجتها إلى الاعتراف الدولي. فبالنسبة لـ"أرض الصومال"، يمثل الاعتراف الإسرائيلي فرصة لتعزيز مكانتها الخارجية، بينما تنظر "إسرائيل" إلى العلاقة باعتبارها أداةً لتعزيز حضورها في منطقةٍ استراتيجيةٍ، إلا أن تحويل هذا التقاطع السياسيّ إلى ترتيباتٍ عمليةٍ مرتبطةٍ بنقل الفلسطينيين يبقى محكوماً بقيودٍ قانونيةٍ وسياسيةٍ كبيرةٍ، في ظلِّ غياب أيِّ اتفاقٍ معلنٍ ووجود رفضٍ فلسطينيٍّ وعربيٍّ واسعٍ.

ومن منظور القضية الفلسطينية، فإن أيَّ مقترحاتٍ لإعادة توطين سكان قطاع غزة خارج أراضيهم لا تمثل مجرد ترتيباتٍ إنسانيةٍ أو جغرافيةٍ، وإنما ترتبط مباشرةً بالبعد التاريخي والديموجرافي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فقد جعلت التجربة التاريخية الفلسطينية منذ نكبة سنة 1948، من قضايا التهجير واللجوء جزءاً مركزياً من الذاكرة الوطنية الفلسطينية، وهو ما يفسر الرفض الفلسطيني الواسع لأيِّ مشاريع يُنظر إليها باعتبارها محاولةً لإعادة إنتاج التهجير بصيغٍ جديدةٍ أو إحداث تغييرٍ دائمٍ في التركيبة السكانية للشعب الفلسطيني.

كما يحمل أيُّ نقاشٍ حول إعادة توطين سكان قطاع غزة أبعاداً ديموجرافيةً تتجاوز مسألة الانتقال الجغرافي، إذ يرتبط بإمكانية تغيير البنية السكانية للقطاع، وإضعاف الارتباط التاريخي للفلسطينيين بأرضهم. فالقضية الفلسطينية لم تكن عبر تاريخها مجرد نزاعٍ على الحدود، وإنما ارتبطت كذلك بالحفاظ على الوجود السكاني والهوية الوطنية في مواجهة محاولات التهجير والإحلال الديموجرافي. ومن ثَمَّ، فإن أيَّ ترتيباتٍ تؤدي إلى إفراغ جزءٍ من السكان الفلسطينيين من أرضهم قد تُقرأ باعتبارها تحولاً في طبيعة الصراع من قضيةٍ سياسيةٍ تتعلق بالحقوق الوطنية إلى مسألة إدارةٍ سكانيةٍ وجغرافيةٍ. ولا تقتصر تداعيات هذا التحول على الجانب السياسي والديموجرافي فحسب، بل تمتد إلى أبعادٍ قانونيةٍ ترتبط بقواعد القانون الدوليِّ الإنسانيِّ وحماية السكان في الأراضي المحتلة.

وفي هذا السياق، يثير أيُّ نقلٍ دائمٍ لسكان قطاع غزة خارج أراضيهم تساؤلاتٍ مرتبطةً بالقانونِ الدوليّ الإنسانيّ، لا سيَّما الحظر المفروض على النقل القسريّ للسكان من الأراضي المحتلة وفق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة Geneva Conventions 1949، إضافة إلى تجريم الترحيل أو النقل القسري للسكان في نظام روما الأساسي Rome Statute للمحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court ضمن ظروف محددة. وعليه، فإنَّ أيَّ ترتيباتٍ تؤدي إلى تغييرٍ دائمٍ في التركيبة السكانية لغزة لا يمكن التعامل معها كمسألةٍ إنسانيةٍ أو ثنائيةٍ، وإنما باعتبارها قضيةً ذاتَ أبعادٍ قانونيةٍ وسياسيةٍ دوليةٍ.

رابعاً: السيناريوهات المستقبلية لتداعيات الاعتراف الإسرائيليّ بـ"أرض الصومال":

يمثل الاعتراف الإسرائيليُّ بـ"أرض الصومال" متغيراً جديداً في معادلات النفوذ داخل القرن الإفريقيّ والبحر الأحمر، إلا أَنَّ تداعياته المستقبلية ستظل مرتبطةً بمجموعةٍ من المتغيرات السياسية والقانونية والأمنية. من أبرزها قدرة "أرض الصومال" على توظيف الاعتراف الإسرائيلي للحصول على اعترافاتٍ دوليةٍ إضافيةٍ، ومدى استجابة القوى الإقليمية والدولية لهذا التطور، إضافة إلى تطورات الحرب على قطاع غزة ومسارات إدارة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وفي هذا السياق، يمكن استشراف أربعة سيناريوهات رئيسية:

السيناريو الأول: تحول الاعتراف إلى شراكةٍ استراتيجيةٍ في البحر الأحمر:

يقوم هذا السيناريو على نجاح "إسرائيل" في تحويل الاعتراف بـ"أرض الصومال" من خطوةٍ رمزيةٍ إلى علاقةٍ استراتيجيةٍ متعددة المستويات. وتشتمل هذهِ العلاقة على التعاون الأمني والاستخباراتي، وتطوير العلاقات الاقتصادية، وتعزيز الحضور المرتبط بالموانئ والملاحة البحرية. وفي حال تحقق هذا السيناريو، قد تتحول "أرض الصومال" إلى نقطة ارتكازٍ إسرائيليةٍ إضافيةٍ ضمن شبكة النفوذ في البحر الأحمر والقرن الإفريقيّ، بما يمنح تل أبيب قدرةً أكبر على مراقبة التحركات الإقليمية وحماية مصالحها البحرية.

مؤشرات تحقق السيناريو:

- افتتاح السفارات المتبادلة بصورةٍ فعليةٍ واستمرار النشاط الديبلوماسي بين الطرفين.
- توقيع اتفاقيات تعاونٍ في المجالات الأمنية، أو الاقتصادية، أو البحرية.

- تنفيذ مشاريع إسرائيلية مرتبطة بالموانئ، أو البنية التحتية، أو التكنولوجيا.
- انضمام دولٍ أخرى إلى مسار الاعتراف بـ"أرض الصومال" أو تطوير علاقاتٍ رسميةٍ معها.

السيناريو الثاني: احتواء الاعتراف وبقاؤه خطوةً رمزيةً محدودةً:

يفترضُ هذا السيناريو أن يواجه الاعتراف الإسرائيليُّ بـ"أرض الصومال" قيوداً سياسيةً وقانونيةً تمنع تحوله إلى تغييرٍ واسعٍ في وضع الإقليم. وقد يحدث ذلك نتيجة استمرار رفض الحكومة الصومالية، وتمسك الاتحاد الإفريقي بمبدأ وحدة الأراضي والحدود الموروثة عن الاستعمار، إضافة إلى تحفظ القوى الدولية الكبرى على أيّ خطوةٍ قد تؤدي إلى إعادة رسم حدود الدول الإفريقية.

وفي هذا السيناريو، يبقى الاعتراف الإسرائيلي مكسباً سياسياً محدوداً لـ"أرض الصومال"، لكنه لا يؤدي إلى حصولها على شرعيةٍ دوليةٍ واسعةٍ أو تغيير وضعها القانونيّ.

مؤشرات تحقق السيناريو:

- استمرار رفض الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة الاعتراف باستقلال "أرض الصومال".
- غياب اعترافاتٍ دوليةٍ جديدةٍ بالإقليم خلال فترةٍ زمنيةٍ ممتدةٍ.
- اقتصار العلاقات الإسرائيلية – الصوماليلاندية على المستوى الديبلوماسي دون تعاونٍ استراتيجيٍّ واسعٍ.
- نجاح الحكومة الصومالية في حشد دعمٍ إقليميٍّ ودوليٍّ لموقفها الرافض للانفصال.

السيناريو الثالث: احتمال توظيف الاعتراف ضمن نقاشاتٍ إقليميةٍ مرتبطةٍ بمستقبل قطاع غزة:

يمثل هذا السيناريو الأكثر حساسيةً سياسياً، إذ يفترض إمكانية توظيف العلاقات الإسرائيلية مع كيانات تبحث عن الاعتراف الدولي، ضمن نقاشاتٍ أوسع تتعلق بمستقبل قطاع غزة بعد الحرب. وعلى الرغم من عدم وجود دليلٍ على قيام ترتيباتٍ رسميةٍ بين "إسرائيل"

و"أرض الصومال" بشأن إعادة توطين الفلسطينيين، فإن استمرار طرح أفكار "الهجرة الطوعية" أو نقل السكان خارج القطاع يجعل أيّ تحولاتٍ في علاقات "إسرائيل" مع كياناتٍ ذاتِ وضعٍ سياسيٍّ خاصٍّ محلَّ متابعةٍ وتحليلٍ.

وفي حال انتقال هذه الأفكار من مستوى الطرح السياسي إلى خطواتٍ عمليةٍ، فإنَّ ذلك سيواجه رفضاً فلسطينياً وعربياً واسعاً، لما يحمله من تداعياتٍ على قضايا الأرض والهوية والحقِّ في تقرير المصير.

مؤشرات تحقق السيناريو:

- ظهور تصريحاتٍ رسميةٍ إسرائيليةٍ تربط العلاقات مع "أرض الصومال" بملفِّ غزة.
- وجود اتفاقاتٍ معلنةٍ تتعلق باستقبال سكانٍ من القطاع.
- تغير المواقف الرسمية لـ"أرض الصومال" أو أطرافٍ إقليميةٍ تجاه هذا الملف.
- انتقال النقاش من المستوى الإعلامي إلى مستوى الترتيبات السياسية أو القانونية.

السيناريو الرابع: تحول "أرض الصومال" إلى ساحة تنافسٍ إقليميٍّ ودوليٍّ متصاعدٍ:

وفق هذا السيناريو، قد يؤدي الاعتراف الإسرائيليُّ إلى زيادة التنافس بين القوى الفاعلة في البحر الأحمر، حيث قد تسعى دولٌ مثل تركيا، وإيران، ومصر، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة إلى تعزيز حضورها أو حماية مصالحها في المنطقة. وفي هذه الحالة قد تتحول "أرض الصومال" إلى جزءٍ من صراع نفوذٍ أوسع حول الموانئ وخطوط الملاحة والطاقة، ممَّا يزيد من تعقيد البيئة الأمنية في القرن الإفريقيِّ.

مؤشرات تحقق السيناريو:

- زيادة الوجود العسكري أو الأمني للقوى الإقليمية في محيط البحر الأحمر.
- تصاعد الخلافات الديبلوماسية بين الدول الرافضة والداعمة للخطوة.
- ارتباط ملف "أرض الصومال" بملفات أمن الملاحة والهجمات البحرية.
- تنامي المنافسة على الموانئ والمشاريع الاقتصادية في الإقليم.

الخلاصة:

بناءً على السيناريوهات السابقة، فإنَّ مستقبل الاعتراف الإسرائيليّ بـ"أرض الصومال" لن يتحدد بالخطوة الثنائية بين الطرفين فقط، وإنما بقدرة الأطراف المختلفة على تحويل مواقفها السياسية إلى سياساتٍ عمليةٍ. ويبدو أَنَّ السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى القريب يتمثل في استمرار الاعتراف كخطوةٍ ذاتِ قيمةٍ سياسيةٍ واستراتيجيةٍ، مع بقاء انتقاله إلى اعترافٍ دوليٍّ واسعٍ أو شراكةٍ أمنيةٍ كاملةٍ مرتبطاً بتوازنات البحر الأحمر ومواقف القوى الإقليمية والدولية.

التوصيات:

على المستوى الفلسطيني:

- تطوير رصدٍ فلسطينيٍّ متخصصٍ للتحولات الجيوسياسية في البحر الأحمر والقرن الإفريقيّ، بما يتيح فهم التداعيات المحتملة لأيِّ ترتيباتٍ إقليميةٍ تمس القضية الفلسطينية.
- تعزيز التحرك الديبلوماسي والقانوني والإعلامي تجاه أيّ محاولاتٍ لربط قضايا التهجير أو إعادة التوطين بالتغيرات الجيوسياسية الإقليمية، من خلال المؤسسات الدولية والمحاكم المختصة.
- عدم الاكتفاء بالرفض السياسي للخطوات الإسرائيلية، بل تطوير خطابٍ دوليٍّ يربط بين حماية الحقوق الفلسطينية ومبادئ القانون الدولي وحق الشعوب في تقرير المصير.

على المستوى العربي والإقليمي:

- بلورة مقاربة عربية مشتركة تجاه أمن البحر الأحمر تقوم على حماية استقرار الدول المطلة عليه ومنع تحويل المنطقة إلى ساحة صراع نفوذ دولي.
- التواصل الفعّال مع سلطات "أرض الصومال" لمحاولة ثنيها عن استمرار العلاقة مع "إسرائيل"، وبيان مخاطر ذلك على "أرض الصومال" نفسها، وفلسطينياً، وعربياً، وإسلامياً، ودولياً.
- تعزيز التعاون السياسي والأمني بين الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر لمواجهة الفراغات الأمنية التي تستغلها القوى الخارجية.
- دعم استقرار الصومال وتعزيز مؤسساته الوطنية باعتباره عاملاً أساسياً في الحد من تصاعد النزاعات المرتبطة بوحدة أراضيه.

على المستوى الدولي:

- تشجيع الحوار بين الحكومة الصومالية وسلطات "أرض الصومال" ضمن أطرٍ سياسيةٍ سلميةٍ، سعياً لاستعادة الوحدة، وعدم ترك الملف يتحول إلى أداةٍ للتنافس الإقليمي والدوليِّ.

الخاتمة:

تكشف دراسة الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" أَنَّ هذه الخطوة تتجاوز كونها إجراءً ديبلوماسياً ثنائياً بين "إسرائيل" وإقليماً يسعى منذ عقود إلى الحصول على الاعتراف الدوليِّ، لتصبح جزءاً من تحولاتٍ أوسع تشهدها منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر، حيث تتداخل اعتبارات الأمن والملاحة البحرية والتنافس على النفوذ الإقليمي والدولي. فالموقع الجغرافي لـ"أرض الصومال"، وإطلالتها على خليج عدن وقربها من مضيق باب المندب، يمنحان الاعتراف الإسرائيليَّ قيمةً استراتيجيةً تتجاوز حدود العلاقة بين الطرفين، ويجعلان الإقليم جزءاً من معادلاتٍ أمنيةٍ وجيوسياسيةٍ متغيرةٍ في المنطقة.

وتشير المعطيات إلى أن "إسرائيل" تنظر إلى "أرض الصومال" باعتبارها فرصةً لتعزيز حضورها في منطقةٍ ذات أهميةٍ استراتيجيةٍ، وتوسيع شبكة علاقاتها مع كياناتٍ ودولٍ يمكن أن توفر لها نقاط ارتكازٍ سياسيةً وأمنيةً، وخصوصاً في ظلِّ تصاعد التهديدات التي تواجه حركة الملاحة في البحر الأحمر وتنامي التنافس مع قوى إقليمية أخرى. وفي المقابل، تسعى "أرض الصومال" إلى توظيف الاعتراف الإسرائيلي كخطوةٍ لكسر العزلة الدولية وتحويل واقعها المؤسساتيِّ القائم منذ سنة 1991 إلى قبولٍ دوليٍّ أوسع. إلا أَنَّ قدرة هذا الاعتراف على إحداث تغييرٍ في وضعها القانوني ستظلُّ مرتبطةً بمدى استعداد القوى الدولية والإقليمية للتعامل معه.

أَمَّا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، فإنَّ أهمية هذا التطور لا تنبع فقط من الجدل المرتبط بإمكانية ارتباطه بمستقبل قطاع غزة، وإنما من تزامنه مع محاولاتٍ أوسع لإعادة تشكيل البيئة السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية. فالتعامل مع قضايا مثل وضع القدس أو أيّ مقترحاتٍ تتعلق بإعادة توطين الفلسطينيين خارج أرضهم يرتبط مباشرةً بأبعادٍ تاريخيةٍ، وقانونيةٍ، وديموجرافيةٍ تمسُّ جوهر الصراع الفلسطيني – الإسرائيليِّ، لا سيَّما قضايا الهوية والوجود والحقِّ في تقرير المصير.

وترى الباحثة أَنَّ الاعتراف الإسرائيلي بـ"أرض الصومال" يمثل نموذجاً لتداخل الجغرافيا السياسية مع حسابات القوة والمصلحة في النظام الدولي. إذ يعكس استخدام التحولات الإقليمية لإعادة بناء شبكات النفوذ أكثر مِمَّا يعكس تغيراً نهائياً في الوضع القانوني للإقليم، وعليه، فإن مستقبل هذا الاعتراف سيعتمد على قدرة "إسرائيل" و"أرض الصومال" على تحويله من خطوةٍ رمزيةٍ إلى شراكةٍ عمليةٍ، وعلى مدى قبول المجتمع الدوليِّ والإقليميّ بهذا التحول، في ظلِّ استمرار التنافس على البحر الأحمر وبقاء القضية الفلسطينية عاملاً مؤثراً في تشكيل مواقف القوى الفاعلة في المنطقة.

Abstract

Israel's Recognition of Somaliland
Geopolitical Drivers and Implications for the Palestine Issue

Shaima' Bassam Abu Sa'dah[24]

This study examines Israel's recognition of Somaliland, focusing on its strategic and geopolitical drivers amid the growing importance of the Horn of Africa, the Red Sea and the Bab al-Mandab Strait. It explores Somaliland's historical and political background and the evolution of its relations with Israel. It also analyzes Israel's efforts to expand its regional presence, safeguard its security and strategic interests, and use Somaliland's strategic location to advance its interests in the Red Sea.

The study also assesses the regional and international implications of Israel's recognition of Somaliland, particularly its potential impact on the balance of power in the Red Sea and the Horn of Africa amid competition for influence, ports and maritime routes. With regard to Palestine, it examines the implications for Jerusalem's legal status, debates over the future of the Gaza Strip (GS), and the potential use of regional shifts to advance arrangements for the resettlement of Palestinians, along with the possible political and legal consequences of such arrangements.

The study adopts a descriptive approach alongside a forward-looking analysis to explain the motivations behind Israel's recognition of Somaliland and assess

[24] Shaima' Bassam Abu Sa'dah is a Palestinian researcher and journalist. She holds a bachelor's degree in journalism and media and a master's degree in diplomacy and international relations from Al-Aqsa University in Gaza Strip. She is pursuing a PhD in political science and international relations at the University of Carthage in Tunisia. Her professional experience includes academic research, report writing, and the preparation of studies. She also works as a reporter and editor for several news agencies and online platforms.

its possible future trajectories. It outlines four scenarios: the development of the relationship into a strategic partnership; the continuation of recognition as a largely symbolic gesture; a decline in cooperation under regional and international pressure; and the incorporation of the relationship into broader arrangements concerning Red Sea security and the Palestine issue. The study concludes that the impact of the recognition will depend on regional and international power dynamics and the two parties' ability to translate it into a substantive partnership, amid continued competition for influence in the Red Sea and ongoing developments in the Palestine issue.

Keywords:

Somaliland	Israeli recognition	Red Sea	Horn of Africa
Bab al-Mandab Strait	geopolitics	Palestine issue	Jerusalem